

الموضوع	الصفحة
تقييم النظريات السابقة.....	٥٦
المبحث الثانى: مقدمات التنفيذ	٦٠
المطلب الأول: الصيغة التنفيذية.....	٦٢
المطلب الثانى: الصورة التنفيذية.....	٦٨
المطلب الثالث: إعلان الحكم ونشره.....	٧٥
المبحث الثالث: كيفية تنفيذ الأحكام الإدارية.....	٩٠
المطلب الأول: تنفيذ أحكام وقف تنفيذ القرارات الإدارية.....	٩١
الفرع الأول: قاعدة الأثر غير الواقف للطعن في القرارات الإدارية بإلغائها.....	٩١
الفرع الثانى: إجراءات طلب الإيقاف وشروطه.....	٩٤
الفرع الثالث: تنفيذ الحكم الصادر بإيقاف التنفيذ.....	١٠١
المطلب الثانى: تنفيذ الأحكام الصادرة بإلغائها.....	١٠٨
الفرع الأول: القواعد العامة فى تنفيذ أحكام الإلغاء.....	١٠٩
١- القواعد الشكلية.....	١٠٩
٢- القواعد الموضوعية	١١٧
الفرع الثانى: القواعد الخاصة بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالموظفين العموميين.....	١٢٢
١- تنفيذ الأحكام الصادرة بإلغاء قرارات التعيين والترقية	١٢٣
٢- تنفيذ الأحكام الصادر بإلغاء قرارات إنهاء الخدمة.....	١٣١

الموضوع	الصفحة
تقييم النظريات السابقة.....	٥٦
المبحث الثاني: مقدمات التنفيذ	٦٠
المطلب الأول: الصيغة التنفيذية.....	٦٢
المطلب الثاني: الصورة التنفيذية.....	٦٨
المطلب الثالث: إعلان الحكم ونشره.....	٧٥
المبحث الثالث: كيفية تنفيذ الأحكام الإدارية.....	٩٠
المطلب الأول: تنفيذ أحكام وقف تنفيذ القرارات الإدارية.....	٩١
الفرع الأول: قاعدا الأثر غير الواقف للطعن في القرارات الإدارية بإلغاء.....	٩١
الفرع الثاني: إجراءات طلب الإيقاف وشروطه.....	٩٤
الفرع الثالث: تنفيذ الحكم الصادر بإيقاف التنفيذ.....	١٠١
المطلب الثاني: تنفيذ الأحكام الصادرة بإلغاء.....	١٠٨
الفرع الأول: القواعد العامة في تنفيذ أحكام الإلغاء.....	١٠٩
١- القواعد الشكلية.....	١٠٩
٢- القواعد الموضوعية	١١٧
الفرع الثاني: القواعد الخاصة بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالموظفين العموميين.....	١٢٢
١- تنفيذ الأحكام الصادرة بإلغاء قرارات التعيين والترقية	١٢٣
٢- تنفيذ الأحكام الصادر بإلغاء قرارات إنهاء الخدمة.....	١٣١

المطلب الثالث: تنفيذ أحكام القضاء الكامل الصادرة ضد الإدارة	١٤٠
الفرع الأول: مبدأ حظر استخدام طرق التنفيذ العادية ضد الإدارة.....	١٤١
أولاً: أساس الحظر.....	١٤٢
أ- نظرية قرينة اليسار والشرف.....	١٤٢
ب - نظرية اختلاف الصيغة التنفيذية.....	١٤٣
ج -القائم على التنفيذ هو المحكوم ضده.....	١٤٤
د-نظرية الفصل بين القاضى والإدارة.....	١٤٥
هـ -نظرية تخصيص الأموال العامة للمنفعة العامة.....	١٤٥
ثانياً: مضمون الحظر ونطاقه.....	١٤٨
الفرع الثانى: كيفية أداء الديون العامة.....	١٥٤
أولاً - قواعد المالية والمحاسبة العامة.....	١٥٤
ثانياً - الوسائل القضائية (المقاصة).....	١٥٩
ثالثاً - الوسائل التشريعية.....	١٦٤
١- سلطة الوصاية.....	١٦٤
٢- سلطة الوحدات المحلية على أموالها.....	١٦٦
٣- قانون ١٦ يوليو ١٩٨٠ في فرنسا.....	١٦٨

الباب الأول

ظاهرة امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة ضدها
(الصور والأساليب - الأسباب - الجزاء الجنائي للامتناع)

الفصل الأول

صور وأساليب امتناع

الإدارة عن التنفيذ

١٨٢	المبحث الأول: صور امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام.....
١٨٢	المطلب الأول: التراخي أو التأخير في التنفيذ.....
١٨٣	الفرع الأول: صور التأخير في التنفيذ.....
١٩١	الفرع الثاني: شروط التنفيذ المتأخر.....
١٩٨	المطلب الثاني: التنفيذ الجزئي للحكم أو إساءة التنفيذ.....
١٩٩	الفرع الأول: التنفيذ الناقص للحكم.....
٢٠٦	الفرع الثاني: التنفيذ المشروط.....
٢٠٨	الفرع الثالث: التنفيذ البدلي أو المغاير لمقتضى الحكم.....
٢١٥	المطلب الثالث: الرفض الصريح.....
٢١٦	الفرع الأول: شروط الرفض الصريح.....
٢٢١	الفرع الثاني: موقف الفقه والقضاء.....
	المبحث الثاني: أساليب امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الإدارية
٢٢٧	الصادرة ضدها.....

المطلب الأول: أسلوب القرار الإداري	٢٢٨
الفرع الأول: تعطيل تنفيذ الحكم بقرار إدارى فردى	٢٢٨
الفرع الثانى: تعطيل تنفيذ الحكم بقرار لاتحى	٢٣٦
المطلب الثانى: الأسلوب القضائى: الإشكال فى تنفيذ الحكم	٢٤٠
الفرع الأول: الدور الإيجابى لإشكالات التنفيذ	٢٤٤
الفرع الثانى: مظاهر إساءة استعمال الإدارة لإشكالات التنفيذ	٢٤٨
الفرع الثالث: كيفية مواجهة إساءة استعمال الإدارة لإشكالات التنفيذ	٢٥٤
المطلب الثالث: الأسلوب التشريعى	٢٦١
الفرع الأول: صور التدخل (التصحيح) التشريعى وأثرها على نفاذ الحكم	٢٦٥
الفرع الثانى: مدى مشروعية القرارات المصححة	٢٧٣
الفرع الثالث: موقف القضاء	٢٨٠

الفصل الثانى

أسباب امتناع الإدارة عن تنفيذ

الاحكام الإدارية الصادرة ضدها

المبحث الأول: الأسباب غير الحقيقية لامتناع الإدارة ومدى قانونيتها	٢٩٠
المطلب الأول: الأسباب المستندة للمصلحة العامة وصالح المرفق العام	٢٩١
المطلب الثانى: الأسباب المتعلقة بالأمن والنظام العام	٢٩٧

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث: الأسباب المتعلقة بالصعوبات المادية والقانونية . .	٣٠٤
الفرع الأول: الصعوبات المادية.....	٣٠٤
الفرع الثانى: الصعوبات القانونية.....	٣٠٨
المبحث الثانى: الأسباب والدوافع الحقيقية لامتناع عن التنفيذ . . .	٣١٣
المطلب الأول: استحالة التنفيذ.....	٣١٣
الفرع الأول: الإستحالة القانونية للتنفيذ.....	٣١٤
الفرع الثانى: الإستحالة الواقعية للتنفيذ.....	٣٢٠
المطلب الثانى: الامتناع عن التنفيذ إطاعة لأمر رئيس تجب طاعته	٣٢٤
المطلب الثالث: أسباب ودوافع أخرى لامتناع الإدارة.....	٣٣٠
الفرع الأول: أسباب إقليمية.....	٣٣٠
الفرع الثانى: الدوافع السياسية.....	٣٣٢
الفرع الثالث: البيروقراطية الإدارية.....	٣٣٤
الفرع الرابع: الدوافع الشخصية.....	٣٣٧
المبحث الثالث: الفصل بين السلطات كسبب فى امتناع الإدارة عن	
تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها.....	٣٤٠
المطلب الأول: التفسير التقليدى لمبدأ الفصل بين السلطات	
(الفصل المطلق).....	٣٤٣
المطلب الثانى: التفسير الحديث لمبدأ الفصل بين السلطات	
(الفصل النسبى بين السلطات).....	٣٤٨

المطلب الثالث: المدلول الصحيح لمبدأ الفصل بين السلطات وانعكاسه على ظاهرة امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام

الصادرة ضدها..... ٣٥٠

الفصل الثالث

الجزاء الجنائي للموظف الممتنع

عن تنفيذ الأحكام القضائية

المبحث الأول: جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية وأركانها

المطلب الأول: وجود موظف عام «الركن المفترض»..... ٣٧٣

الفرع الأول: مفهوم الموظف العام فى القانون الجنائى..... ٣٧٦

الفرع الثانى: مفهوم الموظف العام فى القانون الإدارى.... ٣٨٠

المطلب الثانى: جريمة استعمال الموظف العام سلطة وظيفته فى

وقف تنفيذ حكم قضائى..... ٣٨٦

الفرع الأول: الركن المادى..... ٣٨٦

الفرع الثانى: الركن المعنوى..... ٣٩٠

المطلب الثالث: جريمة امتناع الموظف العام عمداً عن تنفيذ

الأحكام القضائية..... ٣٩١

الفرع الأول: الركن المادى..... ٣٩٤

الفرع الثانى: الركن المعنوى..... ٤٠٥

المبحث الثانى: الأصول الإجرائية فى جرائم الامتناع عن تنفيذ

الأحكام القضائية..... ٤٠٩

المطلب الأول: الحماية الإجرائية للموظف العام عند الامتناع عن	
تنفيذ القوانين والأحكام القضائية.....	٤١٣
المطلب الثانى: الضمانات الإجرائية للموظف القائم على	
التنفيذ.....	٤١٦
المطلب الثالث: نطاق الحماية الإجرائية لأعضاء مجلس الشعب	
عند الامتناع عن تنفيذ القوانين والأحكام القضائية... ..	٤٢٣
المبحث الثالث: العقوبة الجنائية.....	٤٢٧
المطلب الأول: عقوبة الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية فى	
القانون الفرنسى.....	٤٢٧
المطلب الثانى: عقوبة الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية فى	
القانون المصرى.....	٤٣٠
أولا: الحبس.....	٤٣١
ثانيا: العزل.....	٤٣٢
المطلب الثالث: إيقاف تنفيذ العقوبة وأثره على فاعلية الجزاء	
الجنائى.....	٤٣٦

الباب الثانى

كيفية مواجهة ظاهرة امتناع الإدارة عن

تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة ضدها

الفصل الأول

دور القضاء فى مواجهة امتناع الإدارة

عن تنفيذ الأحكام القضائية

المبحث الأول: مبدأ حظر توجيه أوامر من القاضى الإدارى للإدارة

٤٤٧ وتطوراتها الحديثة فى فرنسا

٤٤٩ المطلب الأول: مبدأ حظر توجيه أوامر من القاضى الإدارى للإدارة

٤٥٠ الفرع الأول: أساس المبدأ

٤٥٢ الفرع الثانى: الأسانيد القانونية التى قبلت لتبرير المبدأ

٤٦٤ الفرع الثالث: تقدير الأسانيد

المطلب الثانى: تقدير مبدأ حظر توجيه أوامر من القاضى الإدارى

٤٧٧ للإدارة

المبحث الثانى: سلطات القاضى الإدارى فى توجيه أوامر للإدارة

٤٩١ لضمان تنفيذ أحكامه فى فرنسا

٤٩٣ المطلب الأول: الأوامر التنفيذية غير المرتبطة بغرامة تهديدية

٥٠٨ المطلب الثانى: الأوامر التنفيذية المرتبطة بغرامة تهديدية

المبحث الثالث: سلطات القاضى العادى فى توجيه أوامر للإدارة

٥١٦ لتنفيذ أحكامه

المطلب الأول: نظريتى الغصب والاعتداء المادى.....	٥١٧
الفرع الأول: نظرية الغصب.....	٥١٧
الفرع الثانى: نظرية الاعتداء المادى.....	٥٢٠
المطلب الثانى: نظام قاضى التنفيذ فى القانونين المصرى والفرنسى	٥٢٤
الفرع الأول: نظام قاضى التنفيذ فى القانون المصرى.....	٥٢٥
أولا: التعريف به والحكمة منه.....	٥٢٥
ثانيا: اختصاصات قاضى التنفيذ.....	٥٢٧
ثالثا: الطعن فى الأوامر والأحكام الصادرة من قاضى التنفيذ.....	٥٤٦
الفرع الثانى: نظام قاضى التنفيذ فى القانون الفرنسى.....	٥٤٩
أولا: التعريف بقاضى التنفيذ والأسباب التى دعت للأخذ به ونظامه كقاضى فرد.....	٥٥٠
ثانيا: اختصاصات قاضى التنفيذ.....	٥٥٣
الفرع الثالث: تقييم نظام قاضى التنفيذ.....	٥٥٧

الفصل الثانى

الوسائل التقليدية لمواجهة امتناع الإدارة

عن تنفيذ الاحكام الإدارية الصادرة ضدها

المبحث الأول: الوسائل الودية لمواجهة الامتناع.....	٥٦٣
المطلب الأول: دور مجلس الدولة كمستشار للإدارة.....	٥٦٣
الفرع الأول: تضمين الحكم الأصلى «منطوقه» كيفية تنفيذه	٥٦٦

الفرع الثانى: أسباب حكم الإلغاء.....	٥٦٨
الفرع الثالث: تقرير مفوض الحكومة «الدولة».....	٥٧٠
الفرع الرابع: بيان كيفية التنفيذ فى حكم لاحق.....	٥٧٣
الفرع الخامس: طلب الفتوى أو الرأى.....	٥٧٦
الفرع السادس: أساليب القضاء الإدارى فى تذكير الإدارة	
بواجبها فى تنفيذ الأحكام.....	٥٨٠
المطلب الثانى: الإحالة لجهة الإدارة لاتخاذ اللازم قانوناً.....	٥٨٣
الفرع الأول: أساليب وصور الاحالة.....	٥٨٥
أولاً: الإحالة البسيطة.....	٥٨٦
ثانياً: الإحالة المصحوبة ببيان كيفية التنفيذ.....	٥٨٧
الفرع الثانى: الطبيعة القانونية للإحالة.....	٥٨٨
المبحث الثانى: أسلوب الضغط المالى.....	٥٩٤
المطلب الأول: استبدال الالتزام.....	٥٩٥
الفرع الأول: الالتزام التخيري.....	٥٩٦
الفرع الثانى: الالتزام البدلى.....	٥٩٩
الفرع الثالث: تقدير أسلوب استبدال الالتزام.....	٦٠٣
المطلب الثانى: الفوائد التأخيرية.....	٦٠٧
الفرع الأول: شروط سريان الفوائد التأخيرية.....	٦٠٨
الفرع الثانى: حساب الفوائد.....	٦١٤
الفرع الثالث: التمييز بين الفوائد التأخيرية والفوائد	
التعويضية.....	٦١٦

٦١٨	الفرع الرابع: تقدير نظام الفوائد التأخيرية.....
٦٢١	المطلب الثالث: الغرامة التهديدية.....
	الفرع الأول: القواعد العامة التي تحكم تطبيق الغرامة
٦٢٢	التهديدية فى القانون الإدارى.....
٦٢٢	أولا: مفهوم الغرامة التهديدية فى القانون الخاص.....
٦٢٥	ثانيا: خصائص الحكم بالغرامة التهديدية.....
٦٣٠	ثالثا: موقف القضاء (العادى - الإدارى) والفقه.....
	الفرع الثانى: الغرامة التهديدية فى قانون ١٦ يولية ١٩٨٠
٦٣٧	فى فرنسا.....
٦٣٧	أولا: أسباب ظهور فكرة الغرامة التهديدية فى فرنسا.....
٦٤٨	ثانيا: شروط الغرامة التهديدية.....
٦٧٥	ثالثا: إجراءات الحكم بالغرامة التهديدية.....
٦٨٣	رابعا: تقييم قانون الغرامة ١٦ يوليو ١٩٨٠.....

الفصل الثالث

الوسائل الحديثة لمواجهة امتناع الإدارة عن تنفيذ

الاحكام الإدارية الصادرة ضدها

٦٩٤	المبحث الأول: قسم التقرير والدراسات بمجلس الدولة الفرنسى.....
٦٩٩	المطلب الأول: نظام عمل قسم التقرير والدراسات بمجلس الدولة ..
٦٩٩	الفرع الأول: حالات تدخل قسم التقرير والدراسات.....
٧٠٤	الفرع الثانى: قواعد اختصاص القسم.....

٧٠٥	 الفرع الثالث: أسلوب عمل القسم
٧٠٩	 المطلب الثانى: نشاط قسم التقرير والدراسات بمجلس الدولة
٧٠٩	 الفرع الأول: نشاط القسم
٧١٤	 الفرع الثانى: ملاحظات عامة على نشاط القسم
٧٢٤	 الفرع الثالث: تقييم نشاط قسم التقرير والدراسات
٧٢٨	 المبحث الثانى: الوسيط «المدياتير»
٧٣٢	 المطلب الأول: النظام القانونى للوسيط
	 الفرع الأول: تعيين وسيط الجمهورية فى فرنسا و ضماناته
٧٣٣	 القانونية
٧٣٣	 أولا: تعيين الوسيط
٧٣٤	 ثانيا: الضمانات القانونية للوسيط
٧٣٧	 الفرع الثانى: الطبيعة القانونية للوسيط
٧٤٣	 الفرع الثالث: الأسس التى تقوم عليها أعمال الوسيط
	 المطلب الثانى: اختصاصات الوسيط وكيفية اتصاله بالمنازعة،
٧٤٦	 وسلطاته فى حسم النزاع
٧٤٦	 الفرع الأول: اختصاصات الوسيط
٧٤٩	 الفرع الثانى: اتصال الوسيط بالمنازعة وكيفية تحقيقها
٧٥٥	 الفرع الثالث: سلطات الوسيط
٧٥٥	 أولا: التوصية
٧٥٧	 ثانيا: الاحالة للمحاكمة التأديبية أو الجنائية

٧٥٨	ثالثا: السلطة الأدبية للوسيط.....
٧٦٠	رابعا: سلطات الأمر.....
	المطلب الثالث: دور الوسيط في تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة
٧٦١	ضد الإدارة، وتقدير نظام الوسيط.....
	الفرع الأول: دور الوسيط في تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة
٧٦١	ضد الإدارة.....
٧٦٤	أولا: سلطة الأمر.....
٧٦٥	ثانيا: التطابق مع الحكم.....
٧٦٦	ثالثا: تحديد ميعاد التنفيذ.....
٧٦٦	رابعا: نشر تقرير خاص.....
٧٦٦	الفرع الثاني: تقدير نظام الوسيط.....
	المبحث الثالث: لجان التوفيق لمنشأة بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ في
٧٧٣	مصر.....
	المطلب الأول: مفهوم التوفيق وتشكيل لجانه وفقا للقانون رقم ٧
٧٨١	لسنة ٢٠٠٠.....
٧٨١	الفرع الأول: تعريف التوفيق في المنازعات وخصائصه.....
	الفرع الثاني: تشكيل لجان التوفيق وفقا للقانون رقم ٧
٧٨٥	لسنة ٢٠٠٠.....
٧٨٥	أولا: رئيس اللجنة.....
٧٩٠	ثانيا: ممثل الجهة الإدارية.....

الموضوع	الصفحة
ثالثا: خصم الإدارة فى النزاع.....	٧٩١
المطلب الثانى: اختصاصات لجان التوفيق وتقييم دورها.....	٧٩٢
الفرع الأول اختصاصات لجان التوفيق.....	٧٩٢
الفرع الثانى: تقييم دور لجان التوفيق.....	٨٠١
أولاً: نشاط لجان التوفيق.....	٨٠١
ثانياً: الانتقادات التى وجهت للجان التوفيق.....	٨٠٦
الفرع الثالث: دور لجان التوفيق فى مواجهة امتناع الإدارة عن	
تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة ضدها.....	٨٢١
الخاتمة.....	٨٢٧
المراجع.....	٨٣٩
الفهرس.....	٨٧٧
